مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية

موقع المجلة & متاح على:www.jaess.journals.ekb.eg

ممارسات تحقيق العيش المستدام للأسر السيناوية في ظل ارتفاع الأسعار بقرى مركز بئر العبد

نورين نبيل جبر الشريف*

قسم الاقتصاد والتنمية الريفية – كلية العلوم الزراعية البيئية -جامعة العريش

Cross Mark

الملخص

استهدف البحث تحديد درجة قيام الأسر السيناوية بممارسات تحقيق العيش المستدام لأسرهم سواء منها الخاص بترشيد الانفاق والاستهلاك، والحصول على الدعم والحماية الاجتماعية، والعمل والتشغيل، والتمويل والإقراض، ودرجة معرفتهم بالآثار المترتبة على زيادة الأسعار، وعلاقة خصائص المبحوثين بمستوى قيام أسرهم بممارسات تحقيق العيش المستدام المدروسة. تم إجراء البحث على عينة بلغ حجمها 150 أسرة بقريتي الخربة والنجيلة من مركز بئر العبد محافظة شمال سيناء، وتم استخدام الاستبيان الشخصي لجمع البيانات خلال شهري يوليو وأغسطس عام 2022، وتم تحليل البيانات إحصائيًا جداول الحصر العددي والنسب المئوية، والمتوسط المرجح، واختبار مربع كاي. وتلخصت أهم النتائج: أعلى نسبة من المبحوثين تقع في فئة المستوى المتوسط للقيام بممارسات ترشيد الانفاق والاستهلاك على بنود الغذاء (58.7 %)، والعلاج والصحة (66 %)، والملابس (55.3 %)، وأعلى نسبة من المبحوثين تقع في فئة المستوى المنخفض لترشيد الانفاق على التعليم (60.7 %)أعلى نسبة من المبحوثين تقع في فئة المستوى المرتفع للممارسات الخاصة بترشيد الانفاق والاستهلاك على بند الوقود والطاقة (74 %).أعلى نسبة من المبحوثين تقع في فئة المستوى المنخفض للقيام بممارسات التشغيل والعمل (70.7%)، والاقراض والتمويل (86 %)، والحصول على الدعم والحماية الاجتماعية(66.7 %).أهم الآثار المترتبة على ارتفاع الأسعار: زيادة جشع التجار، وزيادة المتسولين، وزيادة النصب والاحتيال، وانتشار أمراض الحقد والكراهية، وزيادة الديون على الأسر.

الكلمات الدالة: العيش المستدام، الممارسات، ترشيد الاستهلاك، ارتفاع الأسعار، شمال سيناء.

المقدمة

يعتمد المدخل الذي يستهدف سبل العيش المستدامة على مبدأ معاونة الأفراد على تطوير ذاتهم وتطوير الكفاءات والمهارات المتاحة لأفراد المجتمع، والاهتمام بالجهود الجماعية بدلاً من الجهود الفردية، والنظر إلى الفئات الأكثر احتياجًا كمشاركين لا كطالبي معونات، وتقدير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فيها المجتمع على الاشتراك في تأدية البرامج التي يحتاج إليها المجتمع (عبد اللطيف، 2001، ص 90).

وتشمل سبل العيش القدرات والأصول والأنشطة اللازمة للمعيشة، إضافة الى العمل الذي يستهدف إنتاج الغذاء للاستهلاك العائلي وإنتاج المحاصيل النقدية، وذلك للسماح للأفراد بالحصول على احتياجاتهم الأخرى مثل الصحة والتعليم، لذا فإن هذه الحقوق هي من أقوى الموارد المتاحة للأفراد التي يمكن استخدامها لزيادة أو توسيع الأصول اللازمة للعيش بشكل مستدام (رحاب حسين، 2009، ص27).

ويسعى الإنسان جاهداً لإيجاد طرق ووسائل تساعده على مواجهة الظروف المختلفة، وبما أن المجتمع يتكون من مجموعة من الأفراد يعيشون معًا وتربطهم قيم وثقافات مشتركة وعلاقات اجتماعية يسعون جاهدين لإشباع حاجاتهم الفردية والمجتمعية مثل احتياجات الطعام والمأوى والملبس والمياه والتعليم والصحة والاحتياجات غير مادية مثل المشاركة والحرية والعدالة الاجتماعية (حسن،2018، ص2، 6).

ومن الملاحظ في السنوات الأخيرة أن ارتفاع تكلفة المعيشة في معظم دول العالم والزيادة أو النقصان المفاجئ في المعروض من السلع والخدمات أدي إلى حدوث اضطرابات عميقة في أساليب توافق الأفراد مع تلك التغيرات. ويلعب حد الإشباع دورًا هاما في تحديد مستوى شعور الفرد بالرضا أو الإحباط (الشاذلي، 2001، ص63).

ويتعرض المستهلكون المصريون حاليًا لضغوط اقتصادية نتيجة لمحدودية الموارد، مع الزيادة المستمرة في عدد السكان الأمر الذي تسبب في تفاقم التحديات المتعلقة باستهلاك الغذاء والملبس والمياه والكهرباء والتعليم واحتياجات الإسكان (منى الجرف، 2005).

فالاستهلاك ليس مشكلة ذاتية، بل مشكلة اجتماعية تنطوي على دوافع إنسانية متعددة فهو سلوك طبيعي للأفراد للحفاظ على وجودهم وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم (نوفل، 2006).

وتشكل الأسرة وحدة استهلاكية واحدة ذات مصدر دخل خاص، يساهم بها فرد أو أكثر، فجميع المستهلكين فيها هم أعضاء في الوحدة الاستهلاكية وهو ما يزيد من الأعباء الملقاة على الأسرة ويفرض عليها ضرورة التعامل مع الوضع الراهن، ولذا تبرز أهمية رب الأسرة كعضو فعال في تغيير وتوجيه السلوك الاستهلاكى لأفراد الأسرة وفقًا لإمكانياتها، وخلق وعي استهلاكي سليم، فتظهر أهمية الوعي التخطيطي والاستهلاكي في الحياة الأسرية من خلال التوازن الصحيح بين مواردها واحتياجاتها الفعلية، لتحقيق العيش المستدام لها مع متطلبات هذا العصر (عبير محمود، 2002).

وعلي هذا جاءت فكرة هذا البحث بالدراسة والتحليل ضمن نطاق محافظة شمال سيناء والتي واجهت تغييرات مجتمعية كبيرة في مجالات الحياة المختلفة عانى منها كثير من أفراد المجتمع وفُرض عليهم ضرورة مواجهة تلك التغييرات من خلال وسائل وأساليب عدة بغية استمرارية المعيشة.

المشكلة البحثية:

يواجه الإنسان أشكال مختلفة من الأزمات في عالمنا المعاصر، فمجتمعات العالم الثالث على وجه التحديد تواجه مجموعة من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبشكل يجعلها تبحث عن شكل معين من الأمان مع البيئة المحيطة والتغيرات التي تحصل فيها، وفي هذا الخصوص يمكن القول أن المجتمع السيناوي قد تعرض لأوضاع صعبة في السنوات الأخيرة ووجب على أفراده مواجهة هذه الظروف من أجل استمرار الحياة.

حيث يعيش المجتمع السيناوي منذ حوالي عشر سنوات صراعًا ونزاعًا سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديا ما أن يخفت بريقه تارًة إلا ويعود بحلة جديدة تارة أخرى وهو ما ألقي بمصاعب كثيرة على الأسر السيناوية، وفرضت عليها البحث عن أشكال مختلفة من العيش المستدام مع هذه الأوضاع من أجل استمرارية الحياة.

وقد ساعد الكثير من الأسر على البحث عن عدد من الممارسات التي تساعدها على تحقيق العيش المستدام مع هذه التغيرات بما يضمن لها الاستمرار وتوفير متطلبات أفرادها، ولا شك أن هذه الممارسات تختلف من أسرة إلى أخرى وفقا لظروفها وامكاناتها، ولهذا جاءت فكرة هذا البحث من أجل التعرف على الممارسات التي تتخذها الأسر البدوية من أجل تحقيق العيش المستدام لها مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات المختلفة، ومدى معرفتهم بالآثار المترتبة على ارتفاع الأسعار، وعلاقة خصائص المبحوثين وأسرهم بممارسات العيش المستدام التي تتبناها.

الأهداف البحثية:

في ضوء مشكلة البحث السابق عرضها تحددت أهدافه فيما يلي:

1- التعرف علي مستوي قيام الأسر المدروسة بالممارسات الخاصة بترشيد الانفاق والاستهلاك على بنود الغذاء، والعلاج والصحة، والملابس، والوقود والطاقة، والتعليم.
2- التعرف علي درجة قيام الأسر المدروسة بالممارسات الخاصة بالعمل والتشغيل، والتمويل والإقراض كأحد اساليب تحقيق العيش المستدام لها.

*الباحث المسئول عن التواصل

البريد الالكتروني:Nelshree@aru.edu.eg

DOI:10.21608/jaess.2022.174319.1112

3- التعرف على درجة حصول الأسر المدروسة على برامج الدعم والحماية الاجتماعية كأحد أساليب تحقيق العيش المستدام لها.
4- التعرف علي مستوي معرفة المبحوثين بالآثار المترتبة على ارتفاع اسعار السلع والخدمات.
5- الوقوف على معنوية العلاقة بين خصائص المبحوثين وبين درجة قيامهم بالممارسات الخاصة بتحقيق العيش المستدام.

الأهمية التطبيقية للبحث:

- يمكن الاستفادة من نتائج هذا البحث في وضع البرامج الإرشادية والاعلامية لتوعية الأسر السيناوية بالممارسات الخاصة بتحقيق العيش المستدام في ظل ارتفاع الأسعار.
- وضع الممارسات التي يمكن للأسر السيناوية إتباعها من أجل تحقيق العيش المستدام، وذلك من خلال ترشيد الإنفاق والاستهلاك، والاستفادة من برامج الدعم والحماية الاجتماعية، ومحاولة البحث عن فرص بديلة لزيادة دخل الاسرة.

الفروض البحثية:

لتحقيق الهدف الخامس من أهداف البحث تم صياغة الفروض البحثية التالية:

- توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة التالية للمبحوثين: عدد أفراد الأسرة، وحيازة الأرض الزراعية، ومستوى الدخل الأسرى، ونوع الاسرة، ومهنة رب الأسرة، وعمل الزوجة، والتربية المنزلية للطيور والدواجن، وتعليم الزوج، وتعليم الزوجة، وحالة المسكن، وبين مستوى قيامهم بالممارسات الخاصة بترشيد الإنفاق والاستهلاك إجمالا لتحقيق العيش المستدام.
- توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين مستوى قيامهم بالممارسات الخاصة بالعمل والتشغيل لتحقيق العيش المستدام.
- توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين مستوى قيامهم بالممارسات الخاصة بالإقراض والتمويل لتحقيق العيش المستدام.
- توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة للمبحوثين وبين مستوى حصولهم على برامج الدعم والحماية الاجتماعية لتحقيق العيش المستدام لهم.

ولاختبار صحة هذه الفروض تم وضعها في صورتها الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة معنوية.

الإطار النظري:

يعتبر مدخل سبل العيش جزءًا هامًا من الوجود الإنساني، فمن أجل بقاء السكان على قيد الحياة، هناك حاجة إلى سبل العيش التي من شأنها دعم أسرهم النمو الاقتصادي يخلق فرصا لاختيار أوسع لكسب العيش، وهناك حاجة لسبل معيشة مستدامة للنمو الاقتصادي والتنمية الريفية للسكان. وتعددت المفاهيم التي تناولت مفهوم سبل العيش المستدام، وذلك حسب وجهات نظر الباحثين وعلماء التنمية، وفيما يلي عرض لبعض هذه المفاهيم:

مفهوم سبل العيش المستدام

عرف Chambers and Conway سبل العيش بأنه الأصول والامكانيات اللازمة لتوفير سبل العيش، فتكون سبل العيش مستدامة عندما تحافظ على امكانياتها أو تعززها، وتوفر فرصًا للجيل القادم، والتي تسهم بفوائد لسبل العيش الأخرى على المستويين المحلي والعالم Chambers and (Conway,1992,p6).

كما اتفق كلًا من Soones ، Serrat بأن سبل العيش تشمل كلًا من القدرات والأصول والموارد المادية والاجتماعية والأنشطة اللازمة للحصول على وسيلة للعيش، وأن سبل العيش تكون مستدامة عند التغلب على الضغوط دون إضعاف أساس الموارد الطبيعية(Serrat, 2017,p21)، Soones (1998,p.5).

كما عرفLyons سبل المعيشة المستدامة بأنها الطريقة التي يستخدمها الأفراد لاستثمار الموارد المتاحة لهم لدعم أمور معيشتهم أي وسائل كسب الدخل النقدي، فإذا كان لديهم أراضي زراعية، فإن سبل كسب الدخل تعتمد في هذه الحالة على زراعة المحاصيل الغذائية. ويطلق على تلك الموارد الأصول أو رأس المال الثابت لذا فإن سبل المعيشة تمد الفرد باحتياجاته الأساسية، وتعمل على تطويرها مؤدية إلى توفير باقي الاحتياجات الإنسانية(Lyons, 2005,p1319).

مفهوم الممارسات الأسرية كمدخل للعيش المستدام:

يعرفها عبد اللطيف (2001، ص90) بأنها تحسين نوعية الحياة والقدرة على الاستمرارية والقضاء على الفقر والجوع والتنمية الاقتصادية مع تلبية الاحتياجات الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة.

وتري رانيا جبر(2015،ص3) أنها مجموعة الممارسات التي تستخدمها الأسرة للتعايش في ظل ارتفاع الأسعار وذلك وفقا للإمكانات والموارد والطاقات المتاحة لها، والتي تمكنها من التعامل بمرونة وواقعية من أجل استمرارية المعيشة وتشمل تبني أساليب تتفق مع السياق الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع كالاستثمار الأمثل للموارد المتاحة وتقليل النفقات وتوجيهها نحو الأولويات وفقا لأهميتها والبحث المستمر عن بدائل لسد الاحتياجات وأخرى تتمثل بالعجز أو الهروب عن مواجهة الواقع لمواجهة التحديات المستقبلية.

أما زينب صلاح (2019،ص306) فتعرفها علي أنها مجموع الأنماط السلوكية الإيجابية والسلبية التي تستخدمها الأسرة للوفاء بالاحتياجات الأسرية الأساسية الغذائية والسياسية والصحية والتعليمية في ضوء الإمكانات والموارد المتاحة بما يضمن استدامة العيش، حيث تتمثل الممارسات الإيجابية في ترشيد الاستهلاك وتقليل الانفاق وحسن استخدام الموارد والبحث الدائم عن البدائل، بينما تتمثل الممارسات السلبية في غياب الاستثمار في الموارد البشرية ومخالفة الاحتياجات الصحية والنفسية والقيام بأعمال تتنافى مع القيم والأعراف السائدة في المجتمع.

أهداف سبل العيش المستدام

تسعى أهداف مدخل سبل العيش المستدام لتحقيق العديد من الأهداف المشتركة مثل تمكين المجموعات الأكثر تعرضًا وتعزيز قدرة الفقراء على تحقيق سبل عيش أمنه، فتهدف وزارة التنمية الدولية لزيادة استدامة سبل العيش من خلال تعزيز ما يلي: (Tsheola,2012,P.223)

- تحسين الوصول الى تعليم ذو جودة عالية، والاتصالات والتدريب وتحقيق مستوى أفضل من الغذاء والصحة والملبس.
- بيئة اجتماعية أكثر تماسكًا ودعمًا وحماية.
- وصول أكبر وأكثر أمنًا للموارد الطبيعية وإدارة أفضل لهذه الموارد.
- وصول أكثر أمنًا الى الموارد المالية.
- تحقيق وتيسير وصول أكثر أمنًا الى البنية التحتية.
- سياسة وبيئة مؤسساتية تدعم استراتيجيات العديد من سبل العيش وتعزز الوصول العادل الى الأسواق المنافسة للجميع.

الدراسات السابقة

وجاء في تقرير اللجنة المؤقتة لبهزاد (2008) لدراسة الغلاء المعيشي واثاره في مملكة البحرين عدد من التوصيات لمواجهة الغلاء المعيشي منها توفير دعم يصل إلى 30% للأسر المستحقة للدعم، والتوسع في المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية والاساسية، وتقديم دعم للتجار والمستوردين، ووضع التشريعات التي تضبط الاسواق، وتشديد الرقابة عليها، وزيادة الرواتب، وتوفير القروض لرجال الاعمال والمنتجين، وزيادة دعم خدمات الصحة والتعليم والنقل، والتوسع في نشر ثقافة الترشيد وتقليل الانفاق.

وفي ذات السياق أظهرت دراسة مولويتا .(2008) Mulugetaالاستراتيجيات التي تتخذها النساء الفقيرات لاستمراية الحياة في مناطق مختارة من أديس أبابا ضمن مدخل نهج سبل المعيشة، ومقارنة هذه الاستراتيجيات بين الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة عن تلك التي يرأسها الرجال، وأظهرت أن النساء ينقصهم مصادر القوة ورأس المال الاجتماعي الذي يتيح لهن تحقيق سبل العيش ومواجهة الفقر، حيث أن النساء يعتمدن على تنفيذ استراتيجيات سلبية في مواجهة الفقر.

وأشارت دراسة القصبي، (2008) الهادفة إلى رصد واقع فقراء الحضر المصري وفهم أساليب تكيف فقراء الحضر مع التغيرات الاجتماعية السلبية، وإلى حقيقة نجاح الفقراء في التعايش مع الظروف الاقتصادية، ومن بين أهم الأليات الإقامة المشتركة للفقراء في أسر معيشية ممتدة، وتعدد الأنشطة الاقتصادية لأرباب الأسر الفقيرة، والعمل في مهن بسيطة، والاقتراض من الغير، والشراء بنظام القسط، وتوارث الملابس وتبادلها بين أعضاء الأسرة، وعمل جمعيات نقود ادخارية، حيث تلعب جماعات الجيرة ذات الظروف المتشابه دوراً بارزا في تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية، كنوع من الأمان الاجتماعي والاقتصادي.

وفى تقرير للمجلس الاقتصادي الاجتماعي (2009) عن تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية على معيشة المواطن العربي، وكشف التقرير أن ارتفاع اسعار الغذاء يرجع إلى ارتفاع اسعار السلع الغذائية في الاسواق العالمية، بجانب عوامل أخرى منها انخفاض الكميات المنتجة من المحاصيل الغذائية نتيجة الظروف المناخية والتوترات السياسية، والسماح بتصدير بعض السلع رغم وجود عجز فيها، وارتفاع تكاليف ومدخلات الانتاج الزراعي، وأن الارتفاع المتواصل في أسعار الغذاء أدى إلى تغير كبير في أنماط الاستهلاك والانفاق ، حيث حدث انخفاض في استهلاك اللحوم والالبان والبيض وغيرها من السلع الاساسية، وأوضح التقرير أن أكثر من ثلثي دخل الأسر الفقيرة ينفق على الغذاء وسوف تتأثر هذه الأسر أكثر مع الارتفاع المتزايد في أسعار الغذاء، وسيكون له مردوده السلبي على استقرار هذه الأسر.

في حين أظهرت دراسة حماد (2014) أن التضخم وارتفاع الاسعار سبب حالة من العجز الشديد للأسر الفقيرة، ولم يصبح لدى هذه الاسر أي قدرة على التنبؤ بالمستقبل أو التخطيط له بسبب وقوعهم في فخ الحرمان والذي ينتج

عنه صراعات ومشاكل اجتماعية وأزمات معيشية متكررة، ولهذا توصي الدراسة بضرورة تحقيق أهم مطالب الفقراء وهو الأمن الاجتماعي والذي يتمثل في تحقيق الحد الادنى للحياة الكريمة.

وكشفت دراسة نغم رحمن (2018) أن من الاثار الاجتماعية لارتفاع الأسعار انخفاض القدرة الشرائية خاصة لأصحاب الدخول الثابتة والقليلة، وتقلص قائمة السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد معدلات الفقر، ومن أساليب مواجهة ذلك اعتماد سياسة تنموية تهدف إلى زيادة الانتاج وتنوعه، والتوسع في برامج الحماية الاجتماعية ودعم الطبقات الفقيرة، واعادة النظر في السياسة المالية والنقدية، ومحاربة الفساد الاداري.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

تم إجراء هذا البحث بمحافظة شمال سيناء وذلك لتحقيق هدف خدمة المجتمع المحلي، وتم اختيار مركز بئر العبد عمديًا من ضمن مراكز المحافظة، ولما كان من الصعب تغطية كل القرى التابعة للمركز والبالغ عددها 23 قرية، تم اختيار قريتين عشوائيا فكانت قريتي الخربة والنجيلة، حيث بلغ اجمالي حجم الأسر بهما 1500 أسرة، بواقع 860 أسرة بقرية الخربة، و640 أسرة بقرية النجيلة، وفقا للبيانات الواردة من مركز المعلومات 2020 وعليه بلغ حجم عينة الدراسة (150) أسرة تم اختيارها عشوائيا بنسبة 10% من إجمالي الشاملة وهي نسبة مقبولة إحصائياً، وتم جمع البيانات بالمقابلة الشخصية مع أرباب الأسر التي تم اختيارها مستخدما لذلك استمارة استبيان تم إعدادها لهذا الغرض، واشتملت استمارة الاستبيان على البيانات التالية:

بيانات خاصة بالمبحوث وأسرته من حيث: عدد أفراد الاسرة، ونوع الأسرة، ومهنة رب الاسرة، وعمل الزوجة، وحيازة الأرض الزراعية، والتربية المنزلية للطيور والدواجن، وتعليم رب الأسرة، وتعليم الزوجة، حالة المسكن، ومستوى الدخل الأسرى.

بيانات الممارسات الخاصة بتحقيق العيش المستدام للأسر في ظل ارتفاع الأسعار، وتم قياسها باستقصاء رأى المبحوثين عن مدى قيام الأسر بعدد من الأنشطة التي تعكس هذه الممارسات وذلك على النحو التالي:

- الممارسات الخاصة بترشيد الانفاق والاستهلاك لكل من الغذاء 9 أنشطة، والعلاج والصحة 6 أنشطة، والملابس 8 أنشطة، والوقود والطاقة 8 أنشطة، والتعليم 8 أنشطة.
- الممارسات الخاصة بالعمل والتشغيل 7 أنشطة.
- الممارسات الخاصة بالإقراض والتمويل 7 انشطة.
- الممارسات الخاصة بالحصول على الدعم والحماية الاجتماعية 8 أنشطة.

حيث تم استقصاء رأى المبحوثين عن مدى قيام أسرهم بالأنشطة الخاصة بهذه الممارسات وذلك على مقياس مكون من ثلاث مستويات هي القيام بدرجة دائما، أحيانا، لا، وتم إعطاء الدرجات 3،2،1 على الترتيب، وجمعت الدرجة الكلية لتعبر عن درجة قيام المبحوثين بالممارسات الخاصة بتحقيق العيش المستدام في كل مجال من المجالات المدروسة.

- بيانات خاصة بالآثار المترتبة على ارتفاع أسعار السلع والخدمات، تم قياسها بإستقصاء رأى المبحوثين على 14 أثرًا من المتوقع حدوثها بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وذلك على استبيان مكون من ثلاث مستويات هي تأثير بدرجة كبيرة، متوسطة، لا يؤثر، وتم إعطاء الدرجات3،2،1على الترتيب، وجمعت الدرجة الكلية لتعبر عن رأى المبحوثين في الآثار المترتبة على ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

النتائج و المناقشات

وبعد الوصول بالاستمارة الى شكلها النهائي جمعت البيانات الميدانية خلال شهري يوليو وأغسطس عام 2022 من المبحوثين بقريتي الدراسة، وبعد جمع البيانات تم تفريغها وإدخالها للحاسب الآلي وتحليلها مستخدما لذلك جداول الحصر العدد والنسب المئوية، والمتوسط المرجح، واختبار مربع كاي، وجاءت النتائج على النحو التالي:

أولا: وصف عينة البحث:

تبين من نتائج جدول (1) أن ما يقرب من ثلثي المبحوثين (64.7 %) عدد أفراد أسرهم من 6-10 فرد، وخمس المبحوثين (20 %) عدد أفراد أسرهم من 1-5 فرد.

- أن ما يقرب من ثلاثة أرباع المبحوثين (71 %) يعيشون في أسر بسيطة، مقابل (29 %) يعيشون في أسر ممتدة.
- أن ما يقرب من نصف المبحوثين (47 %) يعملون موظف قطاع خاص، و(14 %) يعمل بالأعمال الحرة، وغالبية المبحوثين (53 %) زوجاتهم ربات بيوت.
- أن غالبية المبحوثين (86 %) لا يملكون أرض زراعية، وحوالي ثلث المبحوثين (34 %) يقومون بالتربية المنزلية للطيور والدواجن.
- ما يزيد عن خمس المبحوثين (21.3 %) حاصلون على مؤهل ثانوي، ونسبة (12 %) حاصلون على مؤهل جامعي، ونسبة الأمية بينهم (15.3 %).
- حوالي خمس المبحوثين (20.7 %) زوجاتهم حاصلات على مؤهل ثانوي، والعشر (10 %) حاصلات على مؤهل جامعي، وبلغت نسبة الأمية (25.3 %).
- ما يقرب من ثلثي المبحوثين (64 %) حالة مسكنهم متوسطة، وما يزيد على الربع (28 %) حالة مسكنهم عصري ممتاز، وأقل نسبة (8 %) حالة مسكنهم رديء.
- ما يقرب من ثلاثة أرباع المبحوثين (74.7 %) مستوى دخولهم متوسط، مقابل (8 %) دخولهم منخفض، و(17.3 %) دخولهم مرتفع.

جدول 1. توزيع المبحوثين وفقا لخصائصهم المدروسة

م	الخصائص	عدد	%
	عدد افراد الأسرة		
1	1-5 فرد	30	20
	6-10 فرد	97	64.7
	10-16 فرد	23	15.3
	مهنة رب الأسرة		
2	مزارع	5	3
	حرفي	9	6
	أعمال حرة	21	14
	موظف حكومي	71	47
	موظف قطاع خاص	12	8
	بدون عمل	20	13
	على المعاش	12	8
	عمل الزوجة		
3	ربة منزل	80	53
	موظفة حكومية	67	45
	أعمال حرة	3	2
	الحيازة الزراعية		
4	نعم	21	14
	لا	129	86
	التربية المنزلية للطيور والدواجن		
5	نعم	51	34
	لا	99	66
	نوع الأسرة		
6	بسيطة	107	71
	ممتدة	43	29

م	تابع الخصائص	عدد	%
	تعليم الزوج		
7	أمي	23	15.3
	يقرأ ويكتب	28	18.7
	ابتدائي	25	16.7
	اعدادي	24	16.0
	ثانوي	32	21.3
	جامعي	18	12
	تعليم الزوجة		
8	أمية	38	25.3
	تقرأ وتكتب	25	16.7
	ابتدائي	19	12.7
	اعدادي	22	14.7
	ثانوي	31	20.7
	جامعي	15	10
	حالة المسكن		
9	عصري ممتاز	12	8
	متوسط المستوى	96	64
	رديء	42	28
	مستوى الدخول		
10	منخفض (اقل من ألف جنيه)	12	8
	متوسط (ألف –أقل من ثلاثة)	112	74.7
	مرتفع (ثلاثة الاف فأكثر	26	17.3

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان.

ثانياً: ممارسات تحقيق العيش المستدام للأسر المدروسة

1- الممارسات الخاصة بترشيد الانفاق والاستهلاك

أ- مجال الغذاء:

تبين من نتائج جدول (2) أن استجابة المبحوثين على بنود ترشيد الاستهلاك والانفاق في مجال الغذاء جاءت مرتبة تنازليا على النحو التالي وفقا للمتوسط المرجح، حيث جاء في مقدمتها حفظ بواقي الاكل في الثلاجة بمتوسط مرجح 2.59 درجة من ثلاث درجات، ثم تصنيع المخللات والعجائن في البيت 2.39 درجة، وشراء خزين البيت من محلات الجملة 2.31 درجة، والامتناع عن شراء الوجبات الجاهزة للأولاد 2.30 درجة، تخزين البصل والثوم في مواسم الحصاد 2.21 درجة، و الاعتماد على البقوليات بدلا من البروتين الحيواني 2.09 درجة، وتقليل شراء اللحوم والاسماك 1.97 درجة، وتجفيف الخضروات وتخزينها 1.94 درجة ، وفي المرتبة الأخيرة جاء تقليل شراء الفاكهة والخضروات 1.74درجة.

وبلغ المتوسط العام لإجمالي أنشطة ترشيد الانفاق والاستهلاك للغذاء 2.17 درجة، وهي أعلى من المتوسط مما يعنى ارتفاع قيام الأسر بالعديد من أنشطة ترشيد الانفاق في مجال الغذاء، وذلك لارتفاع أسعاره وعدم القدرة على الانفاق عليه كما كان من قبل.

تبين من نتائج جدول (3) أن ما يقرب من ثلث المبحوثين 31.3% مستوى قيامهم بأنشطة ترشيد الغذاء مرتفع، وما يقرب من ثلاثة أخماس المبحوثين 58.7% مستوى قيامهم بهذه الأنشطة متوسط، وأقل نسبة (10%) مستوى قيامهم بأنشطة ترشيد الغذاء منخفض، وهو ما يعنى ارتفاع مستوى قيام الأسر بترشيد انفاقها على الغذاء، نظراً لارتفاع أسعاره مع ثبات الدخول إلى حد ما.

جدول 2. توزيع المبحوثين وفقاً لاستجاباتهم عن مدى قيامهم بترشيد الإنفاق والاستهلاك في مجال الغذاء

مجال الغذاء	مستوى القيام			المتوسط
	دائما	أحيانا	لا	المرجح
1 حفظ بواقي الاكل في الثلاجة	96	47	7	2.59
2 تصنيع المخللات والعجائن في البيت	75	59	16	2.39
3 شراء خزين البيت من محلات الجملة	66	64	20	2.31
4 الامتناع عن شراء الوجبات الجاهزة للأولاد	72	51	27	2.30
5 تخزين البصل والثوم في مواسم الحصاد	65	52	33	2.21
6 الاعتماد على البقوليات بدلا من البروتين الحيواني	41	82	27	2.09
7 تقليل شراء اللحوم والاسماك	28	90	32	1.97
8 تجفيف الخضروات وتخزينها	37	67	46	1.94
9 تقليل شراء الفاكهة والخضروات	13	85	52	1.74
المتوسط العام		2.17		

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

جدول 3. توزيع المبحوثين وفقا لمستوى قيامهم بممارسات العيش المستدام المدروسة

المستوى	منخفض		متوسط		مرتفع		الاجمالي	
البنود	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
ترشيد الغذاء	15	10.0	88	58.7	47	31.3	150	100
العلاج والصحة	10	6.7	99	66.0	41	27.3	150	100
الملابس	56	37.3	83	55.3	11	7.3	150	100
الوقود والطاقة	3	2.0	36	24.0	111	74.0	150	100
التعليم	91	60.7	57	38.0	2	1.3	150	100
التشغيل والعمل	106	70.7	39	26.0	5	3.3	150	100
الإقراض والتمويل	102	68.0	48	32.0	-	-	150	100
الدعم والحماية الاجتماعية	100	66.7	49	32.7	1	0.7	150	100
الآثار المترتبة	27	18.0	67	44.7	56	37.3	150	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

ب- مجال الصحة والعلاج:

جاءت استجابة المبحوثين جدول (4) عن مدى قيامهم بأنشطة ترشيد الانفاق في مجال الصحة والعلاج مرتبة تنازليا وفقا للمتوسط المرجح على النحو التالي، حيث جاء في مقدمتها الاحتفاظ بالأدوية في البيت بمتوسط مرجح 2.64 درجة من ثلاث درجات، ثم الذهاب للمستشفيات الحكومية في حالة المرض 2.28 درجة، واستخدام الأعشاب والنباتات الطبية لعلاج بعض الامراض 2.25 درجة، ثم شراء الادوية المحلية بدلًا من المستوردة غالية الثمن 2.21 درجة، والسعي للعلاج على نفقة الدولة في حالة عمليات جراحية 1.85 درجة، وفى المرتبة الأخيرة جاء الإهمال في عمل الاشعة والتحاليل الطبية الضرورية 1.72 درجة، كما بلغ المتوسط العام لإجمالي لأنشطة ترشيد الانفاق في مجال الصحة والعلاج 2.2 درجة، وهي درجة مرتفعة وتشير إلى ارتفاع قيام الأسر المدروسة بترشيد الانفاق في مجال الصحة والعلاج.

جدول 4. توزيع المبحوثين وفقاً لاستجاباتهم عن مدى قيامهم بترشيد الإنفاق في مجال العلاج والصحة

مجال العلاج والصحة	مستوى القيام			المتوسط
	دائما	أحيانا	لا	المرجح
1 الاحتفاظ بالأدوية في البيت	101	44	5	2.64
2 الذهاب للمستشفيات الحكومية في حالة المرض	58	76	16	2.28
3 استخدام الأعشاب والنباتات الطبية لعلاج بعض الامراض	50	88	12	2.25
4 شراء الادوية المحلية بدلا من المستوردة عالية الثمن	48	85	17	2.21
5 الإهمال في عمل الاشعة والتحاليل الطبية الضرورية	20	68	62	1.72
6 السعي للعلاج على نفقة الدولة في حالة عمليات جراحية	35	58	57	1.85
المتوسط العام		2.2		

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

كما تبين من نتائج جدول (3) أن حوالي ثلثي المبحوثين 66% مستوى قيامهم بترشيد الانفاق على العلاج والصحة متوسط، وما يزيد على الربع 27.3% مستوى قيامهم بالترشيد مرتفع، وهو ما يعني ارتفاع قيام الأسر بترشيد الانفاق في مجال العلاج والصحة، خاصة في ظل الارتفاع في تكاليف الصحة والعلاج.

ج- مجال الملابس:

جاءت استجابة المبحوثين جدول (5) عن مدى قيامهم بأنشطة ترشيد الانفاق في مجال الملابس مرتبة تنازليا وفقا للمتوسط المرجح على النحو التالي، حيث جاء في مقدمتها شراء ملابس جديدة للأولاد في الأعياد فقط بمتوسط مرجح 2.31 درجة من ثلاث درجات، ثم تبادل الأبناء اللبس فيما بينهم 2.27 درجة، ثم استخدام ملابس الكبار للصغار2.26 درجة، وشراء الملابس في فترة التخفيضات1.83 درجة، وشراء ملابس مستعملة 1.76 درجة، وتصليح الأحذية القديمة وإعادة استخدامها 1.67 درجة، والحصول على الملابس المستعملة من الأهل والأصدقاء 1.64 درجة، وفى المرتبة الأخيرة جاء بيع الملابس المستعملة 1.03درجة، كما بلغ المتوسط العام لإجمالي قيام الأسرة بأنشطة ترشيد الانفاق في مجال الملابس 1.8 درجة وهي أعلى من المتوسط بقليل مما يعني قيام الأسر بترشيد الانفاق في مجال الملابس بدرجة أعلي من المتوسط. كما تبين من نتائج جدول (3) أن ما يزيد على نصف المبحوثين 55.3 % مستوى قيام أسرهم بترشيد الانفاق فى مجال الملابس متوسط، وأقل نسبة 7.3 % مستوى قيامهم بالترشيد مرتفع.

جدول 5. توزيع المبحوثين وفقاً لاستجاباتهم عن مستوى قيامهم بترشيد الإنفاق في مجال الملابس

مجال الملابس	مستوى القيام			المتوسط
	دائما	أحيانا	لا	المرجح
1 شراء ملابس جديدة للأولاد في الأعياد فقط	64	69	17	2.31
2 شراء الملابس في فترة الأوكازيون التخفيضات	17	90	43	1.83
3 استخدام ملابس الكبار للصغار	66	57	27	2.26
4 شراء ملابس مستعملة (باله)استيراد	19	62	69	1.67
5 الحصول على الملابس المستعملة من الاهل والأصدقاء	20	56	74	1.64
6 بيع الملابس المستعملة	0	5	145	1.03
7 تصليح الأحذية القديمة وإعادة استخدامها	22	57	71	1.67
8 تبادل الأبناء اللبس فيما بينهم	68	55	27	2.27
المتوسط العام		1.8		

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان.

د-مجال الوقود والطاقة:

جاءت استجابة المبحوثين جدول (6) على أنشطة ترشيد الإنفاق في مجال الوقود والطاقة مرتبة تنازليا على النحو التالي وفقًا للمتوسط المرجح، حيث جاء في مقدمتها توعية الأولاد بضرورة الحرص على استخدام المياه بمتوسط مرجح 2.77 درجة، وجاءت بنفس النسبة تهدئة نار البوتجاز قرب اكتمال طهي الأكل 2.77 درجة، ثم الإسراع بإصلاح أي حنفية تسرب المياه 2.63 درجة، واستخدام اللمبات الموفرة للطاقة 2.52 درجة، والتقليل من رش المياه في الشارع او غسيل السيارة 2.49 درجة، و فصل الأجهزة الكهربية عند عدم استخدامها 2.44 درجة، واضاءة عدد محدود من اللمبات بالمنزل 2.38 درجة، وفى المرتبة الأخيرة جاء غلق انبوبة الغاز بعد الانتهاء من الاستخدام 2.33 درجة، كما بلغ المتوسط العام لإجمالي أنشطة ترشيد الإنفاق في مجال الوقود والطاقة 2.54 درجة، وهي درجة مرتفعة وتشير إلى قيام المبحوثين بترشيد الإنفاق في مجال الوقود والطاقة بدرجة كبيرة.

جدول 6. توزيع المبحوثين وفقاً لاستجاباتهم عن مستوي قيامهم بترشيد الإنفاق والاستهلاك في مجال الوقود والطاقة

مجال الوقود والطاقة	مستوي القيام دائما	أحيانا	لا	المتوسط المرجح
1 توعية الأولاد بضرورة الحرص على استخدام المياه	121	24	5	2.77
2 الاكل لما يقرب يستوي أهدي نار البوتجاز عليه	121	24	5	2.77
3 الإسراع بإصلاح أي حنفية تسرب المياه	100	45	5	2.63
4 استخدام اللمبات الموفرة للطاقة	91	46	13	2.52
5 التقليل من رش المياه في الشارع او غسيل السيارة	92	39	19	2.49
6 فصل الأجهزة الكهربية عند عدم استخدامها	86	44	20	2.44
7 غلق انبوبة الغاز وقت ما أخلص الطبخ	84	32	34	2.33
8 اضاءة عدد محدود من اللمبات بالمنزل	71	65	14	2.38
المتوسط العام		2.54		

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

كما تبين من نتائج جدول (3) أن ما يقرب من ثلاثة أرباع المبحوثين 74 % مستوى قيام أسرهم بترشيد الإنفاق في مجال الوقود والطاقة مرتفع، وأقل نسبة منهم 2 % مستوى قيامهم بالترشيد منخفض، وهو ما يعني ارتفاع قيام الأسر بترشيد الإنفاق في مجال الوقود والطاقة، وهو ما يمكن تفسيره بارتفاع أسعار الكهرباء والماء والغاز في السنوات الأخيرة بدرجة تستنزف دخل الأسرة وبالتالي يجب ترشيد إنفاقها على هذه البنود.

ه- مجال التعليم:

جاءت استجابة المبحوثين جدول (7) على أنشطة ترشيد الانفاق في مجال التعليم مرتبة تنازليا وفقا للمتوسط المرجح على النحو التالي، حيث جاء في مقدمتها مذاكرة الاب/ الام للأبناء لتوفير ثمن الدروس الخصوصية بمتوسط مرجح 1.92 درجة، ثم اختيار نوع التعليم منخفض التكاليف للأبناء 1.81 درجة، متابعة الأبناء للدروس التعليمية عبر التليفزيون والانترنت 1.69 درجة، والاعتماد على التعليم عن بعد من خلال المنصات التعليمية 1.59 درجة، والاشتراك للأبناء في مجموعات التقوية بدلا من الدروس الخصوصية 1.57 درجة، الحصول على مساعدات لدفع مصروفات الأبناء للمدرسة 1.21 درجة، وفى المرتبة الأخيرة جاء التفكير في تعليم الأبناء صنعة أو حرفة وعدم استكمال التعليم 1.19 درجة، كما بلغ المتوسط العام لإجمالي الأنشطة الخاصة بترشيد الانفاق في مجال التعليم 1.6 درجة، وهي أعلى من المتوسط بقليل مما يعني قيام بعض الأسر بترشيد الإنفاق في مجال التعليم بدرجة متوسطة.

جدول 7. توزيع المبحوثين وفقاً لاستجاباتهم عن مستوي قيامهم بترشيد الإنفاق في مجال التعليم

مجال التعليم	مستوى القيام دائما	أحيانا	لا	المتوسط المرجح
1 مذاكرة الاب / الام للابناء لتوفير ثمن الدروس الخصوصية	37	64	49	1.92
2 اختيار نوع التعليم منخفض التكاليف للأبناء	34	54	62	1.81
3 متابعة الأبناء للدروس التعليمية عبر التليفزيون والانترنت	13	78	59	1.69
4 استعارة الكتب الخارجية من الاهل والأصدقاء	22	48	80	1.61
5 الاعتماد علي التعليم عن بعد من خلال المنصات التعليمية	10	68	72	1.59
6 الاشتراك للأبناء في مجموعات التقوية بدلا من الدروس الخصوصية	22	42	86	1.57
7 الحصول على مساعدات لدفع مصروفات الأبناء للمدرسة	5	22	123	1.21
8 التفكير في تعليم الأبناء صنعة او حرفة وعدم استكمال التعليم	5	19	126	1.19
المتوسط العام		1.6		

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

كما تبين من نتائج جدول (3) أن أعلى نسبة من المبحوثين60.7 % مستوى قيامهم بترشيد الإنفاق في مجال التعليم منخفض، وما يقرب من خمسي المبحوثين 38 % مستوى قيام أسرهم بترشيد الانفاق في مجال التعليم متوسط، وقد يرجع انخفاض ترشيد الانفاق في مجال التعليم إلى عدم الاهتمام بالتعليم أساساً وبالتالي فإن الانفاق عليه منخفض، أو صعوبة تقليل الإنفاق عليه حفاظاً على المستوي التعليمي للأبناء.

2- الممارسات الخاصة بالعمل والتشغيل:

تشير النتائج جدول (8) إلى أن استجابات المبحوثين على أنشطة ممارسات العمل والتشغيل من أجل تحقيق العيش المستدام في ظل ارتفاع الأسعار جاءت مرتبة تنازليا وفقا للمتوسط المرجح على النحو التالي، حيث جاء في مقدمتها السعي لخروج الزوجة للعمل بمتوسط مرجح 1.98 درجة، ثم العمل في أي شيء لتحسين الدخل 1.75 درجة، والبحث عن فرص سفر للعمل بالخارج 1.62 درجة، والتحاق الزوج بعمل إضافي بجانب عمله الأساسي 1.45 درجة، وتشغيل الأبناء بالاجازة الصيفية 1.36 درجة، وإلحاق الأبناء بأعمال حرفية 1.20 درجة، وفى المرتبة الأخيرة جاء التفكير في عدم اكمال الأبناء تعليمهم 1.17 درجة، كما بلغ المتوسط المرجح لإجمالي القيام بممارسات العمل والتشغيل 1.49 درجة، وهى أقل من المتوسط بقليل مما يعني ضعف لجوء الأسر الى هذه الممارسات من أجل العيش المستدام في ظل ارتفاع الأسعار، وقد يفسر ذلك في ضوء عدم توفر فرص العمل والتي تسمح للزوج أو الزوجة بالعمل الإضافي.

جدول 8. توزيع المبحوثين وفقاً لاستجاباتهم عن مستوي قيامهم بالأنشطة الخاصة بممارسات العمل والتشغيل.

الأنشطة الخاصة بآلية التشغيل والعمل	مستوي القيام دائما	أحيانا	لا	المتوسط المرجح
1 السعي لخروج الزوجة للعمل	51	31	68	1.89
2 العمل في أي شيء لتزويد الدخل	26	60	64	1.75
3 البحث عن فرص سفر للعمل بالخارج	36	21	93	1.62
4 التحاق الزوج بعمل إضافي بجانب عملة الأساسي	11	45	94	1.45
5 تشغيل الأبناء في الاجازة الصيفية	10	34	106	1.36
6 الحاق الأبناء بأعمال حرفية	5	20	125	1.20
7 التفكير في عدم استكمال الأبناء لتعليمهم	6	14	130	1.17
المتوسط العام		1.49		

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

كما تبين من نتائج جدول (3) أن ما يقرب من ثلاثة أرباع المبحوثين 70.7 % مستوى قيامهم بأنشطة التشغيل والعمل من أجل تحقيق العيش المستدام لأسرهم منخفض، وأقل نسبة 3.3 % منهم مستوى قيامهم مرتفع، وهو ما يعنى ضعف قيام الأسر بهذه الأنشطة وهو ما قد يرجع إلى عدم توفر فرص العمل في المجتمع السيناوي بسبب التدابير الامنية الصارمة التي يتم تطبيقها.

3- الممارسات الخاصة بالإقراض والتمويل:

تشير النتائج جدول (9) أن استجابة المبحوثين على الأنشطة الخاصة بالإقراض والتمويل جاءت مرتبة تنازليا وفقا للمتوسط المرجح على النحو التالي، حيث جاء في مقدمتها عمل جمعية مع الأهل والأصدقاء بمتوسط مرجح 2.01 درجة، ثم شراء حاجات البيت بالتقسيط 1.90 درجة، الحصول على سلف من الاهل والأصدقاء 1.63 درجة، وشراء حاجات مستعملة للبيت 1.50 درجة، الحصول على قرض من البنك لعمل مشروع صغير 1.16درجة، وشراء الاسمدة والبذور بالأجل 1.10 درجة، وفى المرتبة الأخيرة جاء الحصول على قرض من جمعية تنمية المجتمع لعمل مشروع صغير 1.07 درجة، كما بلغ المتوسط العام لإجمالي أنشطة الإقراض والتمويل 1.48 درجة، وهى أقل من المتوسط بقليل، مما يعنى قيام بعض المبحوثين ببعض أنشطة التمويل والإقراض سواء من الأهل والجيران أو تجار المحاصيل ومستلزمات الإنتاج الزراعي من أجل تدبير حاجات أسرهم لحين دخول الإنتاج وسداد ما عليهم من ديون والتزامات، ومع ذلك يظل الإقراض والتمويل من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع السيناوي.

جدول 9. توزيع المبحوثين وفقاً لاستجاباتهم عن مستوي قيامهم بالأنشطة الخاصة بممارسات الإقراض التمويل

الاقتراض والتمويل	مستوى القيام دائما	أحيانا	لا	المتوسط المرجح
1 عمل جمعية مع الاهل والأصدقاء	51	49	50	2.01
2 شراء حاجات البيت بالتقسيط	36	63	51	1.90
3 الحصول على سلف من الاهل والأصدقاء	16	62	72	1.63
4 شراء حاجات مستعملة للبيت	12	51	87	1.50
5 الحصول على قرض من البنك لعمل مشروع صغير	4	16	130	1.16
6 شراء الاسمدة والبذور بالأجل من محلات	1	13	136	1.10
7 الحصول على قرض من جمعية تنمية المجتمع لعمل مشروع صغير	0	11	139	1.07
المتوسط العام		1.48		

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان.

كما تبين من نتائج جدول (3) أن ما يزيد على ثلثي المبحوثين 68 % مستوى قيامهم بأنشطة الإقراض والتمويل منخفض، وحوالي الثلث 32 % مستوى قيامهم متوسط من أجل العيش المستدام لأسرهم، وقد يرجع ذلك إلى صعوبة الإقراض والتمويل لأفراد المجتمع السيناوي نظراً لعدم وفرة الضمانات للحصول على هذه القروض.

4- الممارسات الخاصة بالحصول على الدعم والحماية الاجتماعية

تشير النتائج جدول (10) إلى أن استجابة المبحوثين على الأنشطة الخاصة بالدعم والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق العيش المستدام في ظل ارتفاع الأسعار جاءت مرتبة تنازليا على النحو التالي وفقا للمتوسط المرجح، حيث جاء في مقدمتها الحصول على دعم السلع التموينية بمتوسط مرجح 2.53 درجة، ثم الحصول على دعم رغيف العيش 2.39 درجة، والاستفادة من الدعم على العلاج والصحة على نفقة الدولة أي التأمين الصحي 1.77 درجة، والاستفادة من الدعم على الوقود 1.24 درجة، والحصول على معاش/ مساعدة من برنامج تكافل وكرامة 1.22 درجة، الحصول على مساعدات مالية من الجمعيات الاهلية 1.13 درجة، والحصول على مساعدات عينية من الجمعيات الاهلية 1.10 درجة، وفى المرتبة الأخيرة جاء الحصول على دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي 1.09 درجة، كما بلغ المتوسط العام لإجمالي أنشطة الدعم والحماية الاجتماعية 1.55 درجة وهي متوسطة مما يعني استفادة المبحوثين من بعض أنشطة الدعم والحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة للتخفيف عن المواطنين خاصة الفئات الأكثر احتياجا في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي.

جدول 10. توزيع المبحوثين وفقاً لاستجاباتهم عن مستوي حصولهم على الدعم والحماية الاجتماعية بالأنشطة المدروسة

الأنشطة الخاصة بالدعم والحماية الاجتماعية	مستوي الحصول علي الدعم			المتوسط المرجح
	دائما	أحيانا	لا	
1 الحصول على دعم السلع التموينية	96	37	17	2.53
2 الحصول على دعم رغيف العيش	88	32	30	2.39
3 الاستفادة من الدعم على العلاج والصحة على نفقة الدولة	26	63	61	1.77
4 الاستفادة من الدعم على الوقود	9	18	123	1.24
5 الحصول على معاش / مساعدة من برنامج تكافل وكرامة	10	13	127	1.22
6 الحصول على مساعدات مالية من الجمعيات الاهلية	2	16	132	1.13
7 الحصول على مساعدات عينية (غذاء- ملابس) من الجمعيات الاهلية	1	13	136	1.10
8 الحصول على دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي (اسمدة - بذور)	1	11	138	1.09
المتوسط العام		1.55		

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

كما تبين من نتائج جدول (3) أن ثلثي المبحوثين 66.7 % مستوى حصولهم على الدعم وبرامج الحماية الاجتماعية منخفض، وما يقرب من الثلث منهم 32.7 % مستوى حصولهم متوسط، وهو ما يعنى انخفاض حصول الاسر المدروسة على الدعم والحماية الاجتماعية من أجل التخفيف من معاناتهم في ظل ارتفاع الأسعار، وهو ما يفسر في ضوء الضغوط المفروضة علي الدولة برفع الدعم، أو حتى وصول الدعم إلى غير مستحقيه للقصور في سياسة توزيع الدعم، أو أن قيمة الدراسة لا تناسب الزيادة الكبيرة في الأسعار.

ثالثاً: الآثار المترتبة على ارتفاع أسعار السلع والخدمات:

تبين من النتائج جدول (11) أن استجابات المبحوثين على الآثار المترتبة على ارتفاع اسعار السلع والخدمات جاءت مرتبة تنازليا وفقا للمتوسط المرجح على النحو التالي، حيث جاء في مقدمتها زيادة جشع التجار والاحتكار للسلع بمتوسط مرجح 2.59 درجة من ثلاث درجات، ثم زيادة أعداد المتسولين في الشوارع 2.46 درجة، وزيادة حالات النصب والاحتيال والسرقة 2.45 درجة، وانتشار امراض الحقد والحسد والكراهية بالمجتمع 2.27 درجة، والصرف من المدخرات 2.21 درجة، وارتفاع الديون على الأسرة وعدم القدرة على السداد 2.19 درجة، وزيادة المشكلات الاسرية بين الأزواج 2.14 درجة، والإصابة بأمراض الاكتئاب والقلق النفسي والعصبي 2.11 درجة، وضعف العلاقات الاسرية والاجتماعية 1.99 درجة، وزيادة امراض سوء التغذية خاصة لدى الأطفال 1.98 درجة، ضعف الانتماء والولاء للوطن خاصة لدى الشباب 1.95 درجة، وتوقف حركة البيع والشراء 1.94 درجة، وانتشار العنف الاسري 1.79 درجة، وفي المرتبة الأخيرة جاء زيادة الإدمان وبيع المواد المخدرة 1.73 درجة، كما بلغ المتوسط العام لإجمالي الآثار المترتبة على ارتفاع أسعار السلع والخدمات 2.13 درجة، وهي أعلى من المتوسط مما يعنى ارتفاع موافقة المبحوثين على الآثار المترتبة على ارتفاع السلع والخدمات، وهو ما قد يرجع إلى معاناة الجميع من هذه الآثار وأنها واقع معاش يوميا خاصة في ظل ثبات الدخول وانخفاض قيمة الجنيه المصري والارتفاع الجنوني لكل السلع والخدمات.

جدول 11. توزيع المبحوثين وفقاً لمستوي موافقتهم للآثار المترتبة على ارتفاع الأسعار

الاثار الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات	مستوي التأثير			المتوسط المرجح
	كبيرة	متوسطة	لا تؤثر	
1 زيادة جشع التجار والاحتكار للسلع	102	34	14	2.59
2 زيادة اعداد المتسولين في الشوارع	84	51	15	2.46
3 زيادة حالات النصب والاحتيال والسرقة	82	53	15	2.45
4 انتشار امراض الحقد والحسد والكراهية بالمجتمع	68	54	28	2.27
5 الصرف من المدخرات	65	52	33	2.21
6 ارتفاع الديون على الاسرة وعدم القدرة على السداد	59	61	30	2.19
7 زيادة المشكلات الاسرية بين الأزواج	43	85	22	2.14
8 الإصابة بأمراض الاكتئاب والقلق النفسي والعصبي	56	55	39	2.11
9 ضعف العلاقات الاسرية والاجتماعية	41	66	43	1.99
10 زيادة امراض سوء التغذية خاصة لدى الأطفال	43	61	46	1.98
11 ضعف الانتماء والولاء للوطن خاصة لدى الشباب	41	60	49	1.95
12 توقف حركة البيع والشراء	31	79	40	1.94
13 انتشار العنف الاسري (على الزوجة والأولاد)	30	59	61	1.79
14 زيادة الإدمان وبيع المواد المخدرة	27	55	68	1.73
المتوسط العام		2.13		

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

كما تبين من نتائج جدول (3) أن ما يقرب من خمس المبحوثين 18 % مستوى موافقتهم على الآثار المترتبة على ارتفاع الأسعار منخفض، وما يقرب من خمسي المبحوثين 37.3 % مستوى موافقتهم مرتفع.

رابعاً: علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بقيام المبحوثين بممارسات تحقيق العيش المستدام.

1- علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بممارسات ترشيد الانفاق والاستهلاك اجمالا:

ينص الفرض الإحصائي الأول على أنه " لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة التالية: عدد أفراد الأسرة، وحيازة الارض الزراعية، ومستوى الدخل، ونوع الأسرة، ومهنة رب الأسرة، وعمل الزوجة، والتربية المنزلية للطيور والدواجن، وتعليم الزوج، وتعليم الزوجة، وحالة المسكن، وبين مستوى قيام المبحوثين بالممارسات الخاصة بترشيد الإنفاق والاستهلاك إجمالا"

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار مربع كاي، وجاءت النتائج على النحو التالي جدول (12)

- تبين وجود علاقة معنوية عند مستوى معنوية 0.01 بين متغير تعليم الزوج، وتعليم الزوجة وبين مستوى قيام المبحوثين بممارسات ترشيد الإنفاق والاستهلاك إجمالاً، وبلغت قيمتي مربع كاي المحسوبتان 19.87، 23.65 على الترتيب، وكانت العلاقة معنوية عند مستوى 0.05 مع متغيري وجود حيازة زراعية، ونوع الأسرة وبلغت قيمتي مربع كاي المحسوبتان 13.47، 9.83 على الترتيب.

بينما لم يتبين معنوية العلاقة بين باقي المتغيرات المستقلة المدروسة وبين مستوى قيام المبحوثين بالممارسات الخاصة بترشيد الإنفاق والاستهلاك إجمالاً.

وبناء على هذه النتائج فإنه لم نتمكن من رفض الفرض الاحصائي السابق كلية بل يمكن رفضه للمتغيرات التي ثبت معنوية علاقتها وهي وجود حيازة زراعية، ونوع الأسرة، وتعليم الزوج، وتعليم الزوجة، وامكانية قبول الفرض البحثي البديل لها.

2- علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بمستوى قيام المبحوثين بالممارسات الخاصة بالعمل والتشغيل:

ينص الفرض الاحصائي الثاني على أنه " لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين مستوى قيام المبحوثين بالممارسات الخاصة بالعمل والتشغيل"

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار مربع كاي وجاءت النتائج على النحو التالي جدول (12)

تبين وجود علاقة معنوية عند مستوى 0.01 بين متغيري نوع الأسرة، والتربية المنزلية للطيور والدواجن وبين مستوى قيام المبحوثين بالممارسات الخاصة بالعمل والتشغيل، وبلغت قيمتي مربع كاي المحسوبة 16.83، 11.65 على الترتيب، كما كانت العلاقة معنوية عند مستوى معنوية 0.05 مع متغيري عدد أفراد الأسرة، ومهنة رب الأسرة وبلغت قيمتي مربع كاي المحسوبتان 13.43، 16.85 على الترتيب،

ولم يتضح معنوية العلاقة بين باقي المتغيرات المستقلة المدروسة وبين مستوى قيام المبحوثين بالممارسات الخاصة بالعمل والتشغيل، وبناء على هذه النتائج فإنه لم نتمكن من رفض الفرض الاحصائي السابق كلية بل يمكن رفضه للمتغيرات التي ثبت معنوية علاقتها بالممارسات الخاصة بالعمل والتشغيل وهي عدد أفراد الأسرة، ونوع الأسرة، ومهنة رب الأسرة، والتربية المنزلية للطيور والدواجن وامكانية قبول الفرض البحثي البديل لها.

جدول 12. العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين مستوى قيام المبحوثين بالممارسات الخاصة بتحقيق العيش المستدام في ظل ارتفاع الأسعار.

المتغيرات المستقلة المدروسة	قيم (كا2)			
	ترشيد الانفاق والاستهلاك	ممارسات العمل والتشغيل	ممارسات التمويل والإقراض	ممارسات الدعم والحماية
1-عدد افراد الاسرة	10.25	13.43	4.34	3.17
2- الحيازة الزراعية	*13.47	8.59	**17.43	*14.38
3- مستوى الدخل	6.18	7.79	*11.53	*9.74
4-نوع الاسرة	*9.83	**16.83	4.14	3.49
5-مهنة رب الاسرة	8.25	*16.85	**27.22	1.27
6-عمل الزوجة	6.34	3.40	7.65	10.33
7-التربية المنزلية للطيور والدواجن	5.91	**11.65	5.26	4.18
8-تعليم الزوج	**19.87	8.74	**25.33	6.63
9- تعليم الزوجة	**23.65	11.23	3.95	4.33
10-حالة المسكن	7.14	6.19	7.11	4.97

المصدر: جمعت وحسبت من استمارات الاستبيان

3- علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بمستوى قيام المبحوثين بالممارسات الخاصة التمويل والإقراض:

ينص الفرض الإحصائي الثالث على أنه " لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين مستوى قيام المبحوثين بالممارسات الخاصة بالتمويل والإقراض"

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار مربع كاي وجاءت النتائج على النحو التالي جدول (12)

تبين وجود علاقة معنوية عند مستوى 0.01 بين متغيرات: وجود حيازة زراعية، ومهنة رب الأسرة، وتعليم الزوج، وبين مستوى قيام الأسر المدروسة بالممارسات الخاصة بالتمويل والإقراض، وبلغت قيم مربع كاي المحسوبة 17.43، 27.22، 25.33 على الترتيب، كما كانت العلاقة معنوية عند مستوى معنوية 0.05 مع متغير مستوى الدخل، وبلغت قيمة مربع كاي المحسوبة 11.53.

في حين لم يتضح معنوية العلاقة بين باقي المتغيرات المستقلة المدروسة وبين مستوى قيام الأسر بالممارسات الخاصة بالتمويل والإقراض.

وبناء على هذه النتائج فإنه لم نتمكن من رفض الفرض الاحصائي السابق كلية بل يمكن رفضه للمتغيرات التي ثبت معنوية علاقتها بقيام المبحوثين بالممارسات الخاصة بالتمويل والاقراض وهي وجود حيازة زراعية، ومستوى الدخل، ومهنة رب الأسرة، تعليم الزوج، وامكانية قبول الفرض البحثي البديل لها.

4- علاقة المتغيرات المستقلة المدروسة بمستوى قيام المبحوثين بالممارسات الخاصة بالدعم والحماية الاجتماعية:

ينص الفرض الاحصائي الرابع على أنه " لا توجد علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين مستوى حصول المبحوثين على الدعم والحماية الاجتماعية كأحد ممارسات تحقيق العيش المستدام.

ولاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار مربع كاي وجاءت النتائج على النحو التالي جدول (12)

تبين وجود علاقة معنوية عند مستوى 0.05 بين متغيري وجود حيازة زراعية، ومستوى الدخل وبين مستوى حصول المبحوثين على الدعم والحماية الاجتماعية، وبلغت قيمتي مربع كاي المحسوبتان 14.38، 9.74 على الترتيب.

بينما لم تبين معنوية العلاقة بين باقي المتغيرات المستقلة وبين مستوى حصول المبحوثين على الدعم والحماية الاجتماعية.

وبناء على هذه النتائج فإنه لم نتمكن من رفض الفرض الاحصائي السابق كلية بل يمكن رفضه للمتغيرات التي ثبت معنوية علاقتها وهي وجود حيازة زراعية، ومستوى الدخل، وامكانية قبول الفرض البحثي البديل لها.

التوصيات:

1) العمل على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، وذلك من خلال تجهيز سياسة حماية اجتماعية، تراعي ظروف الأسر الأكثر احتياجا ولتمكين الفئات الأولى بالرعاية، وذلك سعيا لتخفيف القيود والأعباء عن كاهلهم، في ظل ارتفاع الأسعار.
2) الاهتمام بدور منظمات المجتمع المدني في تقديم الدعم للأسر ومساعدتهم في رفع قوة التشغيل والعمل وذلك عن طريق التوسع في برامج التمويل والاقراض بما يضمن رفع مستوى معيشتها وتحقيق الحياة الكريمة لها.
3) توجيه المزيد من الإرشادات الخاصة بترشيد الإنفاق والاستهلاك في جميع البنود المدروسة بالمحافظة من خلال برامج وسائل التواصل الاجتماعي وندوات توعوية بما يزيد من وعي أفراد الأسرة بطرق الترشيد الحديثة.
4) ضرورة توجيه المزيد من الدعم للأسر الفقيرة وعدم المساس به، مع فرز وتنقية المستفيدين من الدعم خاصة للسلع التموينية لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، بما يضمن استمرار الدولة في برامج الحماية الاجتماعية.
5) ضرورة تبني الدولة بعض البرامج التي تواجه زيادة الأسعار من خلال تشديد الرقابة على الأسواق، والتوسع في منافذ القوات المسلحة التي تبيع السلع بأسعار مخفضة، إضافة إلى المنافذ المتنقلة.

المراجع

القصبي، على الدين (2008). سياسات الإصلاح الاقتصادي وفقراء الحضر المصري، دراسة سوسيولوجية في آليات المواجهة وميكانيزمات التكيف، المجلّة العربية للعلوم السياسيّة، العدد 1

الشاذلي، عبد الحميد محمد (2001). الواجبات المدرسية والتوافق النفسي، المكتبة الجامعية، الازاريطة، الإسكندرية.

المجلس الاقتصادي الاجتماعي بجامعة الدول العربية (2009). تداعيات ارتفاع الاسعار العالمية للمواد الغذائية الاساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، الخرطوم، السودان، يناير.

بهزاد، أحمد إبراهيم (2008). تقرير اللجنة المؤقتة لدراسة ظاهرة الغلاء المعيشي بمملكة البحرين، مجلس الشورى البحريني، مايو.

حسن، مرح مؤيد (2018). التكيف الاجتماعي للفرد الموصلي مع ظروف الحياة المتغيرة (قبل التحرير وبعده) دراسة وصفية تحليلية، مجلة دراسات موصلية، العدد 47.

حماد، جمال محمد، (2014). التضخم واثاره الاجتماعية، دراسة ميدانية على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية، حوليات اداب عين شمس، مجلد 42 اكتوبر –ديسمبر.

رانيا احمد، جبر (2015). آليات تكيف المرأة الحضرية الفقيرة دراسة على عينة من النساء المنتفعات من صندوق المعونة الوطنية في قصبة الزرقاء، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، الجامعة الأردنية.

رحاب حسين، عبد الحي موسى. (2009) .الفقر الريفي: دراسة حالة مشروع تجديد سبل المعيشة المستدامة بمنطقة القاش / ولاية كسلا ، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم.

زينب صلاح، محمود يوسف (2019). ممارسات مواجهة الاحتياجات الأسرية كمدخل للمعيشة المستدامة وعلاقتها بالأمن النفسي للمرأة المعيلة الفقيرة، مجلة بحوث في العلوم والفنون النوعية، العدد(11)، المجلد(2)، يونيه، الخاص ببحوث المؤتمر الدولي الثالث: التعليم النوعي ودوره في تحقيق رؤية مصر 2030، بكلية التربية النوعية، جامعة الاسكندرية.

عبير محمود، الدويك (2003). تخطيط موارد الأسرة وعلاقته بالمشاركة في التنمية الريفية لدى ربة الأسرة، المؤتمر العلمي السابع للاقتصاد المنزلي، جامعة حلوان، كلية الاقتصاد المنزلي، ٢٢ / إبريل/ ٢٠٠٢ - ٢١

عبد اللطيف، رشاد احمد، ودندراوي، علي عباس (2001). مهارات واستراتيجيات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مطبعة العمرانية.

منى الجرف (2005). البعد الاقتصادي لحماية المستهلك، ورقة عمل مقدمة بمنتدى المرأة وحماية المستهلك، اللجنة الاقتصادية، المجلس القومي للمرأة، مصر.

نغم رحمن، محمد (2018). دراسة اقتصادية لقياس أثر محددات التضخم في النشاط الاقتصادي الزراعي العراقي، كلية الزراعة، جامعة القادسية.

نوفل، ربيع محمود (2006). اقتصاديات الأسرة وترشيد الاستهلاك، ط 1، دار الناشر الدولي، الرياض.

Lyons, Michal and Snoxell, Simon (2005). Sustainable Urban Livelihoods and Marketplace Social Capital: Crisis and Strategy in Petty Trade, London, Taylor & Francis Ltd, Urban Studies, Vol. 42, No. 8, July.

Chambers, R. and Conway, G. (1992) Sustainable Rural Livelihoods: Practical Concepts for the 21st Century. IDS Discussion Paper 296, IDS, Brighton.

Serrat, O. (2017). The Sustainable Livelihoods Approach. In: Knowledge Solutions. Springer, Singapore. https://doi.org/10.1007/978-981-10-0983-9_5

Scoones, I. (1998) Sustainable Rural Livelihoods: A Framework for Analysis, IDS Working Paper 72, Brighton: IDS

Tsheola, Johannes (2012). Rural women's survivalist livelihoods and state intervention in Ga Ramogale village Limpopo province African development review African development bank.

Mulugeta, Emebet. (2008). Crossing the Hurdle: Survival Strategies of Poor Women in Addis Ababa, Eastern Africa Social Science Research Review, Volume 24, Issue 1.

Practices to Achieve Sustainable Living for Sinai Families in Light of High Prices in The Villages of Bir Al-Abed Center

Noreen N. G. Elshreef

Department of Economics & Rural Development, Faculty of Environmental Agricultural and Sciences,Arish university .

ABSTRACT

Research aimed to determine the degree to which Sinai families practice sustainable living practices for their families, whether those related to rationalizing spending and consumption, obtaining support and social protection, work and employment, financing and lending, the degree of their knowledge of the effects of increasing prices, and the relationship of the respondents' characteristics to the level of their families' studied practices to achieve sustainable living. The size of the study sample was 150 families in the villages of Khirba & Nagila in Bir Al-Abd Center questionnaire was used to collect data during the months of July and August 2022. The most important results - :The highest percentage of respondents falls in the middle-level category for rationalizing expenditure and consumption on food items (58.7%)، medical treatment and health (66%)، and clothing (55.3%)، and the highest percentage of respondents falls in the low-level category to rationalize expenditure on education (60.7 %) -The highest percentage of respondents falls in the category of high level of rationalization of spending and consumption on fuel and energy (74%).- The highest percentage of respondents falls in the category of low level of living adjustment mechanisms related to support and social protection (66.7%), employment,work (70.7%), and lending,financing (68%).- The most important effects of rising prices: the increase in the greed of the carpenter, the increase in beggars, the increase in fraud, the spread of malice and hatred, and the increase in debts on families.

Keywords: Sustainable living, Consumption, practices, High Prices, North Sinai.